عن أي ديمقراطية تتحدثون - 14- تسقط الوطنية، عاشت المواطنية

27-12-2004

فصنّاع الثورة مثل نابليون هم الذين أعادوا العبودية التي اختفت لحظة اندلاعها، وهم الذين رفضوا المواطنة لنصف المجتمع. قلّ من يتذكّر أن فرنسا لم تعترف بحق النساء في التصويت إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أي قرابة 2500 سنة من انطلاق فكرة المواطنة.

بقلم د . منصف المرزوقي

يمكن تعريف المواطنة بأنها حالة يضمنها العرف والقانون، يحقّ بموجبها لأعضاء المجتمع تسيير الشأن العام على قدم المساواة وفي كنف الحرية. هذه الفكرة كما رأينا إغريقية المصدر، لكن يمكن لكل حضارة أن ترصد في تاريخها تكوّن نفس الظاهرة تحت أسماء مختلفة، فحاجات الإنسان الاجتماعية والسياسية واحدة مثل حاجاته الفيزيولوجية. إنما الاختلاف في طرق التعبير والتعامل مع الظاهرة القارّة. وإن انطلقنا من أثينا في القرن الخامس وليس من "الجماعة" في المجتمع الأمازيغي أو الإفريقي، فلأنّ الرافد اليوناني هو الذي صنع البحيرة وليس الجداول الأخرى التي ضاعت الكثير منها في الصحراء. لنذكّر هنا أنه لا مكان للشوفينية في التعامل مع تجارب هي في آخر المطاف تجارب الإنسانية على ذاتها. ولو لم تأخذ الشعوب من بعضها البعض بحجة الوفاء لتقاليدها لتوقفت الكتابة عند أبجدية الفينيقيين.

ولو تتبعنا الآن تاريخ فكرة المواطنة لرأينا أنّها عرفت عبر العصور توسّعا يشبه ذلك الذي نشاهده عندما نرمي بحجر على صفحة الماء، فنرى توسّع الدوائر المنطلقة من نقطة الارتطام. نعلم أنها بدأت، أثينا القرن الخامس قبل الميلاد، في شكل أرستقراطية مدنية لأنها كانت تستثني النساء والعبيد والأجانب والأطفال أي أغلبية المجتمع.

من البديهي أن وضعا كهذا غير مقبول من قبل المتروكين جانبا ويمكن تسميتهم برعايا الاستبداد الديمقراطي. هكذا سيشهد التاريخ صراعا، اتخذ أسماء مختلفة حسب البلد والزمن، لكنه معبر عن نفس الحاجة ونفس التطلّع عند الأغلبية، أي تحقيق وضعية تتمتع فيها هي الأخرى بالحرية والكرامة. ثمة المواطنة الرومانية لكنها بقيت هي الأخرى محصورة في أرستقراطيات موسّعة وتستثني الكثيرين.

لن يحدث المنعطف الهامّ في تاريخ المفهوم إلاّ عند اندلاع الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر، فقد اتسعت آنذاك الدائرة اليونانية والرومانية الضيقة بشكل هامّ ومفاجئ لتشمل عددا كبيرا من أعضاء المجتمع. لكنّ المهمّ ليس التطور العددي للمنخرطين في "الأرستقراطية الجماعية"، وإنما بداية تحديد معالم جديدة للمواطنة كانت مجهولة في الشكل اليوناني والروماني.

يعتبر روجرز بروباكر (1) أنه لا قدرة لنا على فهم اختراع المواطنة طالما لم نضعها في سياق الخصائص الأربعة للثورة الفرنسية، أي كونها ثورة بورجوازية (تعلّقها بالملكية) وديمقراطية (تمردّها على الاستبداد الملكي) ووطنية (تصدّيها للغزاة القادمين من وراء الحدود لإعادة النظام الملكي) وبيروقراطية -مركزية (الإدارة المباشرة من باريز وفق تنظيم هرمي صارم لا يعترف بأيّ استقلال ذاتي للمقاطعات ويعرف بالجاكوبينية).

إن هذه الخصائص التاريخية والثقافية للثورة الفرنسية هي التي حدّدت لنا وللعالم خصائص المواطن المعاصر باعتباره شخصا:

- ينتمي إلى وطن أي إلى قطعة من الجغرافيا آهلة بسكّان وتحكمها دولة قويّة.
- يخضع لحكم مركزي يسجّل ويحصي ويحمي كل التابعين له.
- يتمتّع بجملة من الحقوق السياسية منها المساواة والحرية التي تمكّنه من المشاركة في تسيير الشأن العام .
- له حقّ الملكية على ذاته وعلى ما استطاع الحصول علية بوسائل شريفة. هذه النقطة بارزة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن، حيث تنص المادّة السابعة عشر على أن حقّ الامتلاك من الحقوق "المقدّسة".

لا بدّ من التذكير هنا أن الهوية كانت قبل الثورة تحدّد بالانتماء لهذه المقاطعة أو تلك لا لفرنسا، أنه لم يكن للناس حقوق سياسية، أنه كان للإقطاع حق في التصرّف في أرزاق الناس وخاصة مصادرة الإرث. ولأن هذه الثورة أعطت الفرد الحريات والاعتبار وحق الملكية فإنها كانت قادرة، عندما تدافع الروس والإنجليز والنمساويون لإعادة النظام الملكي، على أن تستصرخه في نشيدها الرسمي "إلى السلاح أيها المواطن".

من أين له أن يتردّد في حمل السلاح وهو لا يوجّه إلاّ لصدور من يريدون من السيد أن يعود عبدا؟ هكذا بلورت الثورة من رعايا الإقطاع مواطنين سيقع تصدير معدنهم الجديد إلى كلّ أصقاع الأرض، خاصّة تلك التي ارتبطت ولا تزال بالثقافة الفرنسية.

المهمّ في هذه القراءة الانتباه لكون المواطنة لا تتبلور إلا عبر جملة من الشروط المترابطة الوثيقة الصلة. كما لا يمكن تصوّر المواطن الفرنسي بدون فرنسا والدولة المركزية، لا يمكن تصوّر فرنسا المتطوّرة والمشعّة كما هي اليوم بدون المواطنين. ثمّة إذن علاقة جدلية بين المواطن والوطن أعمق من التي تصوّرها لنا دعاية الاستبداد، والتي تجعل من الوطن قطعة أرض ثابتة ومن الوطنية وفاء معفى من كل شرط أو تعاقد بين الحاكم والمحكوم.

يبقى أنّ الثورة الفرنسية على عظمتها لم تكن إلا تقدّما هامّا على درب طويل. حقّا هي وسّعت حدود المواطنة الأثينية بكيفية لم يسبق لها مثيل. لكنها وقفت عند حدود التمييز الجنسي والعرقي. فصنّاع الثورة مثل نابليون هم الذين أعادوا العبودية التي اختفت لحظة اندلاعها، وهم الذين رفضوا المواطنة لنصف المجتمع. قلّ من يتذكّر أن فرنسا لم تعترف بحق النساء في التصويت إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أي قرابة 2500 سنة من انطلاق فكرة المواطنة.

إن المرحلة الثالثة من تاريخ المفهوم هي التي دشّنها الإعلان العالمي لحقوق-واجبات الإنسان سنة 1948. فلأوّل مرّة في التاريخ، أصبحت المواطنة، عبر الحريات السياسية (وخاصة الفصل 21) حقّ كلّ شخص "دون أي تمييز كالتمييز بسبب العنصر واللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو البلاد، ودون تفرقة بين الرجال

والنساء"، إن مثل هذا الاعتراف السياسي والقانوني وعلى مثل هذا المستوى، قفزة نوعية هائلة في تطوّر فكرة المواطنة، هو خطوة أولى لا بدّ منها. لكن شتّان بين الاعتراف بالحق وممارسته الفعلية.

*

كما رصدنا للمفهوم تطوّرا أفقيا تمثّل في اطراد الكم من الأقلية الأرستقراطية الأثينية إلى كلّ البشرية، نستطيع أن نرصد للمفهوم تطوّرا عموديا في النوع.

لنختزل دسامة أو زخم أو عمق المواطنة في مؤشّر مركزي هو المشاركة في أخذ قرار الشأن العامّ وتقييمه وتنفيذه. ومن نافلة القول إن المشاركة الصفر في هذا المستوى تعني المواطنة الصفر. ومن البديهي كذلك أنّ استفراد البعض بالقرار، ومن ثمة بالاعتبار وبالثروة، هو الذي يخلق من جهة الرعايا وأشباه المواطنين ومن جهة أخرى المواطنين الحقيقيين.

ليكن الدليل دراسات عالم الاجتماع "هانس" التي اهتمت سنينا طويلة بعلاقة الماسك بالقرار بمنظوريه في الجمعيات الصغيرة أو في الحكومات المحلية مثل البلديات. لقد استخرج منها قواعد عامّة لخّصها في سلّم شهير عرف باسمه (ولو أنه لم يبلغ شهرة سلّم "ريشتر" في قياس حدّة الزلازل).

وحسب "هانس"، فإن أي ممارسة للسلطة لا تخرج عن واحدة من ستّ حالات رتّبها كالآتي:

الدرجة الأولى: يتصرّف صاحب القرار فرديا ولا يولي أدنى اهتمام إلى منظوريه.

الدرجة الثانية: يعلم منظوريه بقراره دون أن يطلب رأيهم.

الدرجة الثالثة: يستشيرهم دون أن يأخذ برأيهم.

الدرجة الرابعة: يستشيرهم ويأخذ برأيهم.

الدرجة الخامسة: يشركهم في حلّ المشاكل.

الدرجة السادسة: يضع بين يديهم سلطة اتخاذ القرار الذي يهمّهم.

لنلاحظ عرضا أن ممارسة السلطة بتعقيدها وثرائها وتناقضاتها لا تخضع بالضرورة لفصل تام بين هذه الدرجات الست. فثمة حالات يستشير فيها المستبدّ ويأخذ برأي من استشار. ثمّة حالات خداع مقنّعة لأن الاستشارة والأخذ بالرأي في موضوع ثانوي تغطّي على قرارات هامة بقيت من صلاحيات صاحب السلطة.

بداهة تشكّل الدرجة الأولى والثانية من السلّم ملخّص وتعريف كل نظام استبدادي، فالمستبدّ لا يخضع إلاّ لإرادته، بل إن إرادته هي منبع كل فعل وكل سلطة. هو لا يستشير وإن استشار فقد يقبل أو يتغنّى بمقولة علي "شاورهم وخالف عنهم".

ثمة ضرورة تقنية للمشاركة تتجاوز المطلب الأخلاقي.

ما الذي يجعل مثلا المنظمة العالمية للصحة تطالب بأن تكون المشاركة الجماعية ركنا أساسيا من سياسة الصحة للجميع، والحال أن الصحة كانت إلى سنين خلت تعتبر من مشمولات الدولة والمختصين؟ والردّ لأنّ مثل هذه المشاركة القاعدية هي اليوم العنصر الهامّ في تفعيل أي نظام صحّي. والقانون اليوم في كل المجالات، إن عالم تفشّى فيه التعليم والتعقيد لا يسيّر بفعالية من مراكز قرار هرمية وإنّما من مراكز قرار متعدّدة ومستقلة تستطيع الردّ بسرعة على متغيّرات المحيط في إطار تنسيق مرن. هذا أمر لا يقدر عليه الرعايا إنما المواطنون.

يجبر إذن النظام السياسي على التحرّك للارتقاء إلى درجة أعلى تحت ضغط لا فعاليته لحلّ مشاكل المجتمع إضافة لتصدّيه لحاجة الاعتبار، وهي لا تقلّ قوّة عن الحاجة الجنسية أو حاجة الشرب والأكل

تتحقّق أبسط أشكال النظام الديمقراطي عندما ترتقي علاقة الحاكم بالمحكوم إلى الدرجة الثالثة من السلّم أي عندما يتعلّم الماسك بالسلطة استشارة منظوريه عبر الانتخابات أو أي شكل آخر من أشكال الاستشارة الدورية.

وفي أكمل أشكال الديمقراطية التمثيلية ترتقي العلاقة إلى الدرجة الرابعة. يحدث هذا عندما يأخذ الحاكم بالاستشارة ولا يكتفي بطقوسها، مثلا عندما يطبّق الوعود التي حملته لسدّة الحكم أو ينظّم الاستفتاء مثلما يحدث دوريا في سويسرا.

هذا أقصى ما يمكن أن تحققه المرحلة التمثيلية من الديمقراطية فالقرار في نهاية المطاف بيد الحاكم بين دورتين استشاريتين.

لنذكّر هنا، أنه إبان غزو العراق في فبراير 2003، خرجت المظاهرات الصاخبة في العالم أجمع للتنديد بهذه الحرب. حصلت أهمّ هذه المظاهرات في أمريكا و بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا. وفي هذه البلدان الثلاثة الأخيرة أكّدت استطلاعات الرأي رفض الشعوب للتدخّل العسكري. ومع ذلك ضربت الحكومات، التي يقال أنها تمثل إرادة شعوبها، بعرض الحائط هذه الإرادة، ودخلت الحرب باسم شعوب تصرخ برغبتها في السلام.

هل معنى هذا أن علينا التخلي عن الأداة الانتخابية، أينما تحقق النظام الديمقراطي؟ طبعا لا، فالدولة مؤسسة اجتماعية صادرتها العصابات في النظام الاستبدادي والأرستقراطيات المخفية في الديمقراطية التمثيلية ولا بدّ للمواطنين من استعادتها. لكن علينا أن ننظر إلى ما أبعد، حيث لا تتحقّق المواطنة الكاملة إلا في الدرجة الخامسة والسادسة للسلم وتترجم لها عقليات ومؤسسات تتجاوز التمثيلية.

قد يعترض علينا هنا قارئ ما بأن هذا بالضبط ما تردده النظرية الثالثة لمعمر القذافي، الذي سنّ قبل الجميع أن التمثيل تدجيل وأنّ من تحزّب خان وأن أحسن نموذج للمشاركة هو "المؤتمرات الشعبية". سنذكّر معارضنا الكريم أنّه إذا كانت الانتخابات على الطريقة التونسية هي كاريكاتور الديمقراطية، فإن المؤتمرات الليبية هي كاريكاتور المشاركة الشعبية. فهي تلعب نفس الدور الذي تلعبه الانتخابات المزيفة في تونس وبقية أقطار الوطن أي إضفاء غشاء الشرعية على تسلّط الزعيم الأوحد. إنّ القاسم المشترك في النظامين هو سطوة الأجهزة الأمنية بمراقبة الفولكور الانتخابي هنا أو فولكلور المؤتمرات الشعبية هناك.لا دخل بالطبع للمشاركة التلقائية والحرّة بمثل هذا.... التدجيل. هي لا توجد إلا بعد انهيار هذه الأجهزة واختفاء الزعيم الأوحد وانطلاق القوى المعطلة في ألف اتجاه لا تحدده سوى حاجات الأفراد وقدرات الخلق والإبداع فيهم ومتطلبات الظرف والمكان.

لنتمثّل الديمقراطية على شكل هرم قاعدته عدد المواطنين وعلوّه سلّم "هانس". لنتخيّله موضوعا على ذبابته لا على قاعدته. وفي مستوى هذه الذبابة تتبلور أهمّ خاصية للاستبداد وهو أنّه لا وجود إلاّ لمواطن واحد هو الزعيم المفدّى الذي يمكن حتى أن يتسمّى الوطن باسمه. وبقدر ما نرتفع على سلّم "هانس" وتتسّع رقعة المواطنين بقدر ما تتعمق الديمقراطية والمواطنة. هي تتبلور في أحسن حالاتها على مستوى السطح (قاعدة الهرم المقلوب)، حيث كلّ الناس مواطنون وكلّهم من الدرجة السادسة في السلّم.

أمّا ما بين القمة والقاعدة فتوجد المساحة التي يقطعها كل مجتمع نحو الديمقراطية. ولو دققنا الآن في هدف عمليتي التوسيع الأفقي والتصعيد العمودي لاكتشفنا أنه بالأساس توظيف الطاقات المعطّلة والمهمّشة التي يزخر بها المجتمع. إن إجرام النظام الاستبدادي الحقيقي هو في إهدار طاقات بشرية لا تتبلور إلا بالتكريم والاعتبار والحرية وكلها أشياء مقصورة على المستبدّ وعصابته ولا يتم الاعتراف بها إلا لمن دار في الفلك. إن النظام الاستبدادي بمثابة أداة مهمتها إطفاء أضواء المدينة حتى لا يشعّ إلا الضوء الباهت للعصابة الحاكمة.

أما النظام الديمقراطي فهو مولّد كهرباء جبّار مهمّته الأولى شحن كلّ البطاريات بالاعتبار والثقة والتدريب لكي تتلألأ الأنوار من كلّ جهة وتتقلّص تدريجيا مساحات الظلام داخل المدينة الغارقة في النور. معنى هذا أيضا أن النظام الديمقراطي الناجح من يتعامل مع كل فرد، مهما كان، كطاقة لا بدّ من توفير كل الظروف لها – ومنها تدارك الفشل الأول والثاني والثالث الخ- حتى تتبلور كأحسن ما يكون التبلور في ألف ميدان وميدان.

***

1Alvin Toeffler : la roisième vague –edit Denoel

2- William Rogers Brubacker : The french revolution and the invention of citizenship in French politics and society Volume 7 number 3-Center for European studies –Harvard university

الحلقة المقبلة: من الرعايا إلى المواطنين